

القاهرة في 2017/6/21

د. سحر نصر توقع اتفاقا مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لإنشاء أول صندوق استثماري تنموي في

مصر

<< وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي: دعم المستثمر الصغير عبر الدخول معه في شراكة عبر رأس المال وتوفير تدريبات فنية وربطه مع السوق الخارجي والتكنولوجية المتطورة >>
<< "راندا أبو الحسن": الصندوق يعد المبادرة الأولى من نوعها في الشرق الأوسط وأفريقيا ويجعل مصر رائدة في مجال التمويل المبتكر.. ونستهدف وصول رأس ماله إلى 50 مليون دولار

وقعت الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، صباح اليوم الأربعاء 21 يونيو 2017م، اتفاق مع السيدة/ راندا أبو الحسن، مدير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مصر، لإنشاء أول صندوق استثماري تنموي في مصر، بحضور السيد/ ديفيد جالبيو، مدير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والسيد/ تامر نعيم، مدير الوحدة التنفيذية للمعونة الإنمائية.

وصرحت الدكتورة سحر نصر، أن هذا الصندوق سيتم تمويله بشكل مشترك عبر شركة مصر لريادة الأعمال التي أسستها الوزارة مؤخرا، إضافة إلى تمويل من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، موضحة أن أول أنشطة الصندوق الاستثماري سيكون إنشاء حضنة لريادة الأعمال في مصر، لدعم المشروعات الناشئة التكنولوجية، ولتشجيع الاستثمارات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية في مجالات مثل الحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، والطاقة المتجددة.

وذكرت الوزيرة، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيعمل على توفير بناء القدرات والخدمات الاستشارية لحضنة ريادة الأعمال التي سيتم إنشائها، كما سيتم تقديم المساعدة الفنية الخاصة بريادة الأعمال في مصر والتي تشمل العروض الترويجية والتدريب وتنظيم المؤتمرات.

وأوضحت الوزيرة، أنه سيتم تحفيز نمو الشركات الناشئة من خلال إيجاد حوافز سوقية تسمح بالمنافسة، ودعم المستثمر الصغير عبر الدخول معه في شراكة عبر رأس المال وتوفير تدريبات فنية للمستثمرين وربطهم مع السوق الخارجي والتكنولوجية المتطورة، مشيرة إلى أن هذا الصندوق يهدف لزيادة الدعم للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية، موضحة أن هذا الصندوق يربط أهداف التنمية مع الاستثمارات ذات البعد الاجتماعي والبيئي والموفرة لفرص العمل، ولتقديم خدمات أفضل للمواطن ذات تكلفة أقل.

وأكدت الوزيرة، أنها ستعمل من خلال عضويتها في المجلس الاستشاري التابع لصندوق الأمم المتحدة للأثر الاجتماعي، على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، وإقامة شراكات مع مختلف مؤسسات الأمم المتحدة، للمساهمة في جذب الاستثمارات.

وردا على عدد من أسئلة الصحفيين، أوضحت الوزيرة، أن هذا الصندوق يتحمل المخاطرة مع المستثمر الصغير، ويدعمه في توسيع حجم مشروعه، مشيرة إلى أن التوجه العالمي حاليا هو الاهتمام بنوعية الاستثمار واثره على المواطن وضمان وصول الدعم للأسر الأكثر احتياجا.

وذكرت الوزيرة، أن الأمم المتحدة تعد مظلة يأتي تحتها جميع الشركاء في التنمية، وهو ما يعطي ارضية لمصر للحصول على تمويلات مختلفة لدعم الصندوق الاستثماري الترموي خلال الفترة المقبلة.

من جانبها، قالت راندا أبو الحسن، مديرة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مصر: "نحن على استعداد لتسهيل التمويل المتوائم مع أهداف التنمية المستدامة"، موضحة أن الصندوق الاستثماري الترموي يعد المبادرة الأولى من نوعها في الشرق الأوسط وأفريقيا، وتجعل مصر رائدة في مجال التمويل المبتكر والمستدام من أجل التنمية.

وأضافت: "اننا نأمل في زيادة تعزيز شراكاتنا مع الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق هذا الهدف"، مشيرة إلى أنه منذ اسبوعين تم اختيار الوزيرة في عضوية المجلس الاستشاري التابع لصندوق الأمم المتحدة للأثر الاجتماعي، لتكون أول سيدة تنضم للمجلس.

وأوضحت أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دوره دعم مصر من أجل تحسين مستوى الاقتصاد المصري ذات الأثر الاجتماعي، ويكون له مردود ربح للمستثمرين والمواطن المصري، مشيرة إلى أن البرنامج سيكون دوره داعم للمستثمر الصغير والشركات الناشئة وليس منافسا لهم، لافتة إلى أنهم يستهدفون أن يصل رأس ماله إلى 50 مليون دولار ما يعادل مليار جنيه.

وقال ديفيد جالبيو، مدير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: "إن هذا الصندوق يهدف إلى دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، مشيرا إلى أنه سيعمل على دعم المستثمر الصغير في عدد من المجالات مثل التعليم والاسكان الاجتماعي.